

حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي

GOVERNANCE OF BANKING RISK MANAGEMENT AND ITS IMPACT IN REDUCING BANK FINANCING PROBLEMS

د. آمنه عبدالعال خالد أحمد¹، د. زهراء أحمد إسماعيل محمد²، د. مالك منزل محمد مسيل³¹ جامعة الحدود الشمالية - قسم التمويل ، Zohoorm125@gmail.com² جامعة الحدود الشمالية - قسم المحاسبة ، malik 50451 @gmail.com³ مؤسسة الركن الرومانسي - مدير مالي ، amnaabdalaal20@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/04

تاريخ القبول: 2020/11/13

تاريخ الاستلام: 2020/10/24

الملخص:

هدفت ا هذفت الدراسة الي معرفة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي، المثثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، عدم كفاية الضمان وفشل إدارة المشروع)، أعتمد الباحثون على مجموعة من المناهج: التاريخي لعرض الدراسات السابقة والاطلاع علي الكتب والدوريات، الوصفي لتحليل مستوي أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي، أستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات من (مدراء إدارة المخاطر، مدراء الاستثمار، مستشاري الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق) بالمصارف السودانية، الاستقرائي لإختبار الفرضيات، المصادر الثانوية: الكتب والمراجع والدوريات و المصادر الاولية: الاستبانة، توصلت الدراسة الي: أن حوكمة إدارة المخاطر لا تسهم في تخفيض مشكلات التمويل التي تتمثل في: (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمان ومخاطر فشل المشروع). أوصت الدراسة بضرورة إيجاد آليه حاكمه لتلك المخاطر وتطبيق الحوكمة الخاصة بالسياسات التمويلية الجيدة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة إدارة المخاطر - مخاطر التمويل - مخاطر الضمانات - مخاطر الائتمان - مخاطر فشل المشروع.

Abstract : The study aimed to know the governance of banking risk management and its impact in reducing bank financing problems, such as (credit risk, market risk, operational risk, insufficient guarantee and failure of project management). The researchers relied on a set of approaches: historical to present previous studies and review books and periodicals, descriptive to analyze the level of the impact of banking risk management governance in reducing bank financing problems, The study used the questionnaire to collect data from (risk management managers, investment managers, investment advisors, heads of marketing departments) in Sudanese banks, inductive analysis to test hypotheses, secondary sources: books, references, periodicals, and primary sources: the questionnaire, The study found that: Risk management governance does not contribute to reducing financing problems, which are represented in: (credit risk, market risk, operational risk, insufficient guarantee risk and project failure risk). The study recommended the necessity of establishing a mechanism to governance these risks and applying good governance of financing policies.

Keywords: Risk Management Governance - Funding Risk - guarantee risk - Credit Risk - Project Failure Risks.

المؤلف المرسل: آمنه عبد العال خالد أحمد، Zohoorm125@gmail.com

I. مقدمة:

تزايد الإهتمام في الأونة الأخيرة بالحوكمة المصرفية وذلك في اعقاب الانهيارات المالية التي شهدتها العديد من دول العالم، نظرا للدور الريادي الذي تلعبه المصارف في اقتصاديات هذه الدول لقي مفهوم حوكمة ادارة المخاطر المصرفية اهتماما متزايدا للاستفادة منها في تقليل المخاطر المصرفية التي تتمثل في مخاطر التشغيل، مخاطر السوق إضافة إلى سياسة التمويل المختلفة.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات التي تواجهها المصارف في عمليات التمويل من خلال التغيرات في البيئة المصرفية مما يحتم علي المصارف الالتزام بمعايير الحوكمة المصرفية و تفعيل وتطوير عمل ادارات المخاطر بالمصارف وبناء علي ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل اثر علاقة حوكمة ادارة المخاطر في تخفيض مشاكل التمويل من خلال التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر عدم كفاية الضمان.
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:
دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومخاطر التمويل المختلفة.
إختبار أثرالعلاقة بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية تقليل مخاطر التمويل المتمثلة في الآتي:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التشغيل.
- مخاطر عدم كفاية الضمان.
- مخاطر فشل المشروع.

أهمية الدراسة:

بيان مستوي أثر علاقة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية بتخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يقود إلى مخاطر الفشل في السداد.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر المصرفية ومشكلات التمويل المصرفي.

وتتفرع منها الفرضيات الآتية: -

- 1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان.
- 2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.
- 3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر التشغيل.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر عدم كفاية الضمان.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر فشل المشروع.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات، المنهج الاستقرائي و التاريخي لإستقراء الفكر المحاسبي بشأن مفهوم وأهمية حوكمة إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في تخفيض مشكلات التمويل من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث التي تمت في هذا المجال لإثبات صحة الفرضيات. ثم المنهج الوصفي لجمع بيانات الدراسة تحليلها للخروج بالنتائج عن العلاقة بين متغيرات الدراسة للعام 2019م بالمصارف السودانية.

الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الدراسات لسابقة التي تناولت موضوع حوكمة المصارف ومشكلات التمويل "كدراسة خنتوش حنان (2015-2016 م) التي هدفت إلي الوقوف علي المفاهيم و المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة البنكية و إبراز أهمية ودور تطبيق مبادئ الحوكمة في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية أداء البنوك، كما هدفت الدراسة إلي معرفة نوع العلاقة والأثر بين مبادئ الحوكمة والمخاطر وأداء البنوك" وتناولت دراسة حامي إيما(2015-2016) إبراز دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية من خلال اللقاء الضوء علي تحديد مفهوم حوكمة الشركات و مبادئها و محداتها بالإضافة إلي معرفة جهود لجنة بازل في مجال الحوكمة المصرفية و معرفة واقع الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة".

وأن دراسة أميرة بن مخلوف (مخلوف، 2015-2016م) هدفت إلي إثراء المعرفة العلمية في مجال تطوير إطار عملي مقترح يعتمد علي أفضل الممارسات المصرفية في إدارة المخاطر كما تهدف إلي توضيح مفهوم الاستقرار المالي و أهميته وذلك من خلال الأثار التي أفرزتها الأزمات المالية وما لها من تأثير علي النظام المالي و الاقتصادي ككل، كما هدفت إلي المساهمة في النقاشات التي تدور حول ضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية كآلية وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلي حفاظ و ضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، إضافة إلي معرفة مدى إدراك البنوك العاملة في الجزائر لأهمية آليات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية المعتمدة في إدارة المخاطر".

"بينما دراسة كتيبي خيرة (ك،، 2015-2016 م) فقد هدفت إلى القاء الضوء على إدارة المخاطر وعلاقتها بالحوكمة المصرفية، كما هدفت إلى معرفة دور الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي والجهود المبذولة من لجنة بازل فيما يخص الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى معرفة مدى إلتزام المصارف الجزائرية والمغربية بتطبيق مبادئ الحوكمة".

كما هدفت دراسة كل من (Faten, Chantal and Aldo) إلى التعرف على المكونات الرئيسية لنظام إدارة مخاطر السوق هي العائد المعدل على رأس المال والقيمة المعرضة للخطر وكذلك الأساليب النوعية والكمية لإدارة المخاطر التشغيلية مثل نهج القياس المتقدم وإدارة الجودة الشاملة يحدد مجلس الإدارة الإتجاه الاستراتيجي، ويعين الإدارة، ويضع السياسات التشغيلية.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في القاء الضوء على مفاهيم الحوكمة و أهميتها في تقليل المخاطر وتحقيق فاعلية الأداء كما تشابهت من حيث الأهداف فكل الدراسات هدفت إلى دراسة أثر حوكمة إدارة المخاطر في إستقرار النظام المصرفي وجميعها توصلت إلى الأثر الإيجابي لحوكمة ادارة المخاطر في تقليل مشاكل التمويل و تحقيق فاعلية الإداء.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في القاء الضوء على أثر حوكمة إدارة المخاطر المصرفية في تخفيض مخاطر التمويل المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر عدم كفاية الضمانات و مخاطر الفشل في إدارة المشروع الذي يعود إلى مخاطر الفشل في السداد، وتوصلت الدراسة الحالية إلى :

- 1- عدم التزام أدارات المصارف بتطبيق السياسات التمويلية الجيدة.
- 2- الإلتزام بتطبيق الأساليب الرقابية الإلزامية لمواجهة إي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية يُسهم في نجاح طرق التمويل وصيغته.
- 3- عدم إلتزام المصارف بتطبيق مبدأ الشفافية و الأفصاح عن المعلومات.

II. الإطار النظري للدراسة

II - 1 الحوكمة المصرفية::

1- مفهوم الحوكمة

عرفت الحوكمة "بأنها وضع الخطط والسياسات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والاجراءات التي تضمن حسن التنفيذ وانتظام العمل على مختلف المستويات الادارية (حنان، 2015-2016، ص4)" كما عرفت "بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الاداري (محمد، ص-338)" عرفت بأنها "جهاز مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة، الإدارة العليا للبنك، حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة و المشتركة (يوسف، يونيو 2007)" كما عرفت "بأنها مجموعة القواعد والنظم والآليات التي تضبط سير الإدارات المختلفة للشركة أو المنشأة أو المؤسسة وصولاً إلى تحقيق حماية أفضل لمصالح

منسوبي الشركة وحملة أسهمها من خلال إحداث التوازن المطلوب بين تلك المصالح بما يحقق قدرًا مناسباً من الموضوعية والشفافية (الصلاحين، 27-28 أبريل 2010) "عرفت بأنها" تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير المستوي الإداري (الغنيمي، 8-10 سبتمبر 2005) "كما" يري آخر بانه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من قبل القانونيين والاقتصاديين لمصطلح الحوكمة المؤسسية ويرجع ذلك لارتباط هذا المفهوم بالعديد من الامور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للمؤسسات (مخلوف، 2015-2016، ص94).

يري الباحثون أن الحوكمة تمثل مجموعة من القواعد والآليات التي تحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي تضمن تنفيذ العمل في مختلف الادارات و تنظم العلاقة بين جميع الاطراف ذات المصلحة .

2-أهمية حوكمة المصارف :

يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في المحافظة علي إستقرار إقتصاديات الدول وذلك من خلال دوره الرئيسي في الإدارة الفاعلة للموارد المالية والذي يقود بدوره إلى المحافظة علي الإستقرار المالي للدول ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في البنوك في النقاط التالية (عبود، 2014):

تعد الحوكمة المؤسسية للبنوك نظام يتم بموجبه توجيه و رقابة العمليات التشغيلية للبنوك. تمثل الحوكمة المؤسسية الجيدة عنصراً رئيسياً في تحسين الكفاءة الإقتصادية ، في حين تعطي النتائج العكسية سوء الحوكمة خاصة في البنوك مما يؤثر علي الإقتصاد المالي. كما تدعو الحوكمة لتغيير واصلاح العملية الادارية، وبالتالي يجب النظر الي الحوكمة كمعايير تتمثل في الاتي: (الحليم، 8-10 سبتمبر 2005).

أ-وضع اهداف استراتيجية ومجموعة من القيم التي تخص المؤسسة.

ب- موهلات مجلس الادارة التي تؤهلهم للفهم الواضح لدورهم في الحوكمة.

ج-وضع خطوط للمسئولين وتعزيزها مع وضوح المحاسبة وقواعدها.

د-التأكد من وجود رؤيه مستقبلية من قبل الادارة العليا.

II - 2 إدارة المخاطر المصرفية:

1- مفهوم المخاطر

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المصرفية فيما يلي بعض منها "عرفت المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين (حماد)" كما عرفت "بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (بوقرة)

عرفها الباحثون بأنها تعني المنهجية المتكاملة التي تتبعها المؤسسة في تطبيق في عدد من القوانين و النظم والإجراءات التي تحكم عمل المنشأة داخلياً و خارجياً. يري الباحثان المخاطر هي عبارة عن أحداث مستقبلية غير متوقعة وقد تكون أحداث إيجابية أو سلبية . كما يمكن تعريفها بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع علي الاستثمار).

2- أهداف ادارة المخاطر المصرفية:

نظام ادارة المخاطر المصرفية يجب ان تعمل علي تحقيق العناصر التالية (مسعد، 8-10 سبتمبر 2005):
اعطاء مجلس الادارة المديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف.
وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لادارة مختلف انواع المخاطر في جميع وحدات المصرف.
استخدام ادارة المخاطر كسلاح تنافسي.

3- أنواع المخاطر المصرفية:

تواجه المصارف العديد من المخاطر المصرفية و التي تؤثر سلباً علي أداء المصارف إذا لم يتم معالجتها أو التقليل من اثارها وتشتمل علي سبيل المثال وليس الحصر (حنان، 2015-2016، ص4) علي الاتي:
المخاطر المالية: وهي المخاطر التي تمس الوضع المالي مباشرة منها: (خطر ائتمانية، خطر السيولة، خطر معدل الفائدة).

مخاطر غير مالية وهي المخاطر التي تتعلق بالخدمات المصرفية منها: (المخاطر العملية والمخاطر الاستراتيجية).

4- أساليب إدارة المخاطر المصرفية:

يري الباحثون للمخاطر أثرين فقد يكون تأثيرها سلبى أو إيجابى، فاذا كان تأثيرها سلبياً يمكن اللجوء الي مجموعة من للآليات نذكر منها:
أ/ تجنب المخاطرة: ويكون ذلك بالإبتعاد وترك العمل الذي يكمن فيه الخطر.
ب/ نقل المخاطرة لطرف ثالث: وتعتبر هذه الطريقة الحل الإمثل مثل إجراءات تأمين التمويل.
ج/ التخفيف من حدة المخاطرة: من خلال إستخدام مبدأ التنوع في الإستثمارات.

II - 3 التمويل :

1- مفهوم التمويل:

عرف التمويل " بأنه الأمداد بالأموال الأئزمة في أوقات الحاجة اليها (الحاج، 2002) " كما عرف "أنه علم و فن إدارة المال (القاهرة، 2019) و يعنى بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم" عرف "بتوفير المبالغ النقدية الأئزمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن أعتبر التمويل بأنه الحصول علي الأموال بغرض إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز علي تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد (عربوط، 2008)".

2- الأهمية الاقتصادية للتمويل:

يشكل التمويل بنداً جوهرياً ثابتاً على جدول الفرد والأسرة والمؤسسة والدولة.
و تنبع أهمية التمويل من أنه يعتبر حجر الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ الأعمال سواء علي المستوي الفردي أو مستوي المؤسسات والشركات والحكومات. فعلي مستوي الافراد (مطر، 2009) يحتاج الفرد للتمويل عندما تفوق منصرفاته الشهرية حجم دخله الشهري. فدخل الفرد عن فترة زمنية محددة (شهر) عبارة عن جملة

- عوائد خدمات الإنتاج التي يمتلكها خلال تلك الفترة ممثلة في صورة نقدية. وما ينطبق في التعريف علي الفرد ينطبق علي المؤسسة أو المشروع الاقتصادي، يمكن القول بأن للتمويل أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل في الآتي:
- أ- توجيه الأموال و الموارد من وحدات العجز إلي وحدات الفائض.
- ب- يساعد التمويل في تنفيذ الخطط الإستراتيجية و التنفيذية و التشغيلية.
- ج- يمكن تمويل الشركات والمنظمات من أجل أقتناء الأصول.
- د- يعتبر وسيلة جيدة تمكن الأفراد والمؤسسات والحكومات الخروج من حالة العجز المالي.
- هـ- يساعد في ربط المؤسسات التمويلية المحلية بالمؤسسات التمويلية الدولية.
- ز- يساعد الحكومات في أستعادة توازن ميزان مدفوعاتها.
- ح- التمويلات الدولية تساعد الحكومات في تنفيذ المشروعات التنموية و محاربة البطالة
- III. الدراسة الميدانية :**

III -1 مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من مدارء وإدارة المخاطر ومدراء الاستثمار ومستشاري الاستثمار، رؤساء أقسام التسويق واخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة ، وللخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الباحثون بتنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لأفراد لخصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	
40.0%	12	ذكر	النوع
60.0%	18	انثى	
100.0%	30	المجموع	
50.0%	15	اقل من 30 سنة	العمر
40.0%	12	30 و اقل من 40 سنة	
10.0%	3	40 و اقل من 50 سنة	
100.0%	30	المجموع	
3.3%	1	الثانوية العامة	المؤهل العلمي
26.7%	8	بكالوريوس	
56.7%	17	ماجستير	
13.3%	4	دكتوراة	
100.0%	30	المجموع	
10.0%	3	مدير ادارة مخاطر	المسمى الوظيفي
6.7%	2	مدير مالي - مستشار استثمار	
13.3%	4	رئيس قسم تسويق - استثمار	

33.3%	10	مدقق اخلي	
36.7%	11	منسق	
100.0%	30	المجموع	
16.7%	5	إدارة أعمال	التخصص العلمي
43.3%	13	محاسبة	
40.0%	12	اقتصاد	
100.0%	30	المجموع	
23.3%	7	سنة 5-10	سنوات الخبرة
60.0%	18	سنة 10 - 15	
16.7%	5	سنة 15 - 20	
100.0%	30	المجموع	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

III - 2- الدراسة الميدانية:

أستخدم الباحثون استمارة الإستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

1- وصف الاستبانة: أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض

من إستمارة الاستبانة (الملحق رقم 1)، وتكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (30) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا راي، لا أوافق، لا أوافق على الإطلاق). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة كما يلي:

والمحور الأول تتضمن (20) عبارات، والمحور الثاني تتضمن (8) عبارات.

2- الثبات والصدق الظاهري لأداة: من اجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها. حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين يوضح الملحق (رقم 2) أسماء وعناوين والدرجة العلمية أو الوظيفة لحكمي استمارة الاستبانة.

3- الثبات والصدق الإحصائي: لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية يوضح الجدول رقم (1) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (2)

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الاول	5	.761	0.873

0.924	.854	25	المحور الثاني
0.912	.831	30	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول رقم (2) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقاً لمعادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استبانة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل الباحثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة: ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وبرنامج الإكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة. وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات. والوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة الانحدار الخطي البسيط تحليل البيانات واختبار الفرضيات

IV. - التحليل والمناقشة :

VI 1- تحليل ومناقشة الابعاد:

1- تحليل ومناقشة البعد الاول: حوكمة إدارة المخاطر:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الاول المحور الأول

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لاوافق	لا اوافق بشدة	العبارات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	.850	4.69	24	3	1	0	2	إدارة مخاطر السوق تساعد علي توجيه أداء المصارف عبر تطبيق سياسات التمويل المخصصة لذلك .
			80.0%	10.0%	3.3%	0.0%	6.7%	
اوافق	.718	4.03	5	23	1	0	1	إدارة مخاطر السوق إدارة مستقلة بالمصرف وتقدم تقارير بمخاطر السوق التي تواجه المصرف.
			16.7%	76.7%	3.3%	0.0%	3.3%	
اوافق	.898	3.43	5	5	19	0	1	ادارة مخاطر السوق لدينا تسعي الي تفعيل اساليب الرقابة الداخلية لازمة لجابه مخاطر السوق المحتملة.
			16.7%	16.7%	63.3%	0.0%	3.3%	
محايد	1.252	3.13	6	7	2	15	0	إحداث مستوى جيد من التوازن المطلوب بين اصحاب
			20.0%	23.3%	6.7%	50.0%	0.0%	

								المصالح يتطلب قدرًا مناسباً من الشفافية
اوافق	1.368	2.30	1	7	6	2	14	الافصاح عن المعلومات التي تخص مخاطر السوق الائتمانية تؤثر في أداء إدارة مخاطر السوق بالمصرف
			3.3%	23.3%	20.0%	6.7%	46.7%	
محايد	.744	3.52	41	45	29	17	17	حوكمة إدارة المخاطر
			27.5%	30.2%	19.5%	11.4%	11.4%	

V. المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (3) الخالص بنتائج البعد الاول (حوكمة إدارة المخاطر) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.52) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية الباحثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الاول.

2-تحليل ومناقشة البعد الثاني: مخاطر الائتمان:

جدول رقم (4)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الثاني المحور الأول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة					
									التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
									النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
تدهور الوضع المالي للمقرض يقلل من قدرته علي السداد في الموعد المحدد.	5	10	6	3	6	2.83	1.392	اوافق					
	16.7%	33.3%	20.0%	10.0%	20.0%								
السحب علي المكشوف تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء وفق التشريعات السائدة.	3	5	8	6	8	3.37	1.326	اوافق بشدة					
	10.0%	16.7%	26.7%	20.0%	26.7%								
يمنح المصرف العملاء قروض وأجبة السداد في المستقبل بالحد الادني للضمانات.	3	2	9	14	2	3.33	1.061	اوافق					
	10.0%	6.7%	30.0%	46.7%	6.7%								
يصدر البنك إتمادات مستندية للإستيراد بضمانات الأسهم.	4	2	10	8	6	3.33	1.269	اوافق					
	13.3%	6.7%	33.3%	26.7%	20.0%								
الانحراف عن تطبيق معايير إدارة مخاطر الائتمان ينشأ عنها عدم كفاية الضمانات.	4	4	4	12	6	3.40	1.329	اوافق					
	13.3%	13.3%	13.3%	40.0%	20.0%								

مخاطر الائتمان	19	23	37	43	28	3.25	.8661	اوافق
	12.7%	15.3%	24.7%	28.7%	18.7%			

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (4) الخاص بنتائج البعد الثاني (مخاطر الائتمان) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.153.75) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الثاني .

3. تحليل ومناقشة البعد الثالث: مخاطر السوق:

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة					
									التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
									النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
حافضة الأدوات الإستثمارية عرضة للمخاطر المختلفة في ظل الشفافية .	4	3	11	7	5	3.20	1.243	اوافق					
	13.3%	10.0%	36.7%	23.3%	16.7%								
الإسهم و السندات تمثل نسبة من ضمانات التمويل بالمصرف .	0	1	3	2	24	4.63	.809	اوافق					
	0.0%	3.3%	10.0%	6.7%	80.0%								
التضخم يؤدي إلى تعطيل الإستثمارات المصدقة والمنفذة منها.	0	1		22	7	4.17	.592	اوافق					
	0.0%	3.3%	0.0%	73.3%	23.3%								
إسعار فائدة الإبداعات الاستثمارية من مؤشرات إنخفاض إسعار الإسهم.	1	1	19	3	6	3.40	.968	اوافق					
	3.3%	3.3%	63.3%	10.0%	20.0%								
يمنح المصرف القروض وفقاً للقواعد المعنية والحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها.	2	12	3	5	8	3.17	1.392	اوافق بشدة					
	6.7%	40.0%	10.0%	16.7%	26.7%								
مخاطر السوق	7	18	36	39	50	3.71	.614	اوافق					
	4.7%	12.0%	24.0%	26.0%	33.3%								

جدول رقم (5) : التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الثالث المحور الأول

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (5) الخاص بنتائج البعد الثالث (مخاطر السوق) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.71) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الثالث من المتغير الاول الأبعاد الريادية.

4. تحليل ومناقشة البعد الرابع: مخاطر التشغيل:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الرابع المحور الأول

العبارات	لا اوافق بشدة	لا اوافق	لاوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الانحراف المعياري	درجة الموافقة						
									التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
									النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
فحص مستوى جودة أداء الرقابة الداخلية للمصرف.	14	3	0	8	5	2.57	1.675	اوافق بشدة						
	46.7%	10.0%	0.0%	26.7%	16.7%									
يقوم المصرف بدورات تاهيليه وتدريبه لكادر نظام الرقابة الداخلية.	5	10	5	7	3	2.77	1.278	اوافق بشدة						
	16.7%	33.3%	16.7%	23.3%	10.0%									
تطبيق المؤهلات المهنية الاكاديمية وفق لقواعد العمل المصرفي.	1	7	12	5	5	3.20	1.095	اوافق						
	3.3%	23.3%	40.0%	16.7%	16.7%									
التشغيل الالكتروني للبيانات و المعلومات.	0	6	6	13	5	3.57	1.006	اوافق						
	0.0%	20.0%	20.0%	43.3%	16.7%									
التخطيط الوقائي و التأمين وتقييم كفاءة أنظمة المساءلة الادارية بالمصرف.	2	6	6	8	8	3.47	1.279	اوافق						
	6.7%	20.0%	20.0%	26.7%	26.7%									
مخاطر التشغيل	22	32	29	41	26	3.10	.873	اوافق						
	14.7%	21.3%	19.3%	27.3%	17.3%									

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الرابع (مخاطر التشغيل) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.10) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الحماسي . اي ان غالبية المبحوثين محايدون على ما جاء بعبارات البعد الرابع من المتغير الاول مخاطر التشغيل.

5. تحليل ومناقشة البعد الخامس: مخاطر عدم كفاية الضمان:

حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لاوافق	لا اوافق بشدة	العبارات
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	1.206	3.83	11	10	3	5	1	يمنح البنك عدد كبير من عمليات لتمويل الصغيرة بضمانات شخصية .
			36.7%	33.3%	10.0%	16.7%	3.3%	
اوافق بشدة	1.106	3.50	3	17	5	2	3	يستخدم المصرف في الحصول علي أمواله الطرق القانونية.
			10.0%	56.7%	16.7%	6.7%	10.0%	

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الرابع المحور الأول

اوافق	1.015	2.93	2	6	12	8	2	يعتمد المصرف علي ضمانات الدرجة الأولى من قبل مخمن المصرف المعتمد.
			6.7%	20.0%	40.0%	26.7%	6.7%	
اوافق	1.348	2.67	4	4	7	8	7	قبول المصارف لرهن الأسهم و السندات كضمانات مصرفية.
			13.3%	13.3%	23.3%	26.7%	23.3%	
اوافق	.365	4.93	29		1	0	0	يستخدم المصرف صيغ الربط بين أشكال الضمانات ومدة تغطيتها.
			96.7%	0.0%	3.3%	0.0%	0.0%	
اوافق	.638	3.57	49	37	28	23	13	مخاطر التشغيل
			32.7%	24.7%	18.7%	15.3%	8.7%	

المصدر: أعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6) الخاص بنتائج البعد الخامس (مخاطر عدم كفاية الضمان) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.57) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الخامس.

VI 2- تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات :

1- تحليل ومناقشة نتائج المحور الاول : حوكمة إدارة المخاطر

جدول رقم (8)

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنو ية	الاهمية النسبية	القرار
1	إدارة مخاطر السوق تساعد علي توجيه أداء المصارف عبر تطبيق سياسات التمويل المخصصة لذلك .	29.728	28	.00	93.8%	دالة احصائياً
2	إدارة مخاطر السوق إدارة مستقلة بالمصرف وتقدم تقارير بمخاطر السوق التي تواجه المصرف.	30.751	29	.00	80.7%	دالة احصائياً
3	ادارة مخاطر السوق لدينا تسعي الي تفعيل اساليب الرقابة الداخلية اللازمة لمجابه مخاطر السوق المحتملة.	20.950	29	.00	68.7%	دالة احصائياً
4	إحداث مستوى جيد من التوازن المطلوب بين اصحاب المصالح يتطلب قدرأ مناسباً من الشفافية	13.706	29	.00	62.7%	دالة احصائياً
5	الافصاح عن المعلومات التي تخص مخاطر السوق الائتمانية تؤثر في أداء إدارة مخاطر السوق بالمصرف	9.206	29	.00	46.0%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول (12) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الاول. فان ذلك يشير إلى : وجود فروق دالة احصائيا في اجابات المبحوثين حول عبارات محور حوكمة إدارة المخاطر.

2- تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني : مشاكل التمويل

يهدف هذا البعد لمعرفة مشاكل التمويل ولاختبار هذا البعد لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة ، واستخدم اختبار العينة الواحدة (*One- Sample Test*) لاجابات أفراد عينة الدراسة مشاكل التمويل.

جدول رقم (12) اختبار العينة الواحدة (*One- Sample Test*) لاجابات أفراد عينة الدراسة

مشاكل التمويل

(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر الإئتمان <i>One- Sample Test</i> اختبار العينة الواحدة)						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	تدهور الوضع المالي للمقترض يقلل من قدرته علي السداد في الموعد المحدد.	11.151	29	.00 0	56.7%	دالة احصائياً
2	السحب علي المكشوف تسهيلات إئتمانية تقدم للعملاء وفق التشريعات السائدة.	13.910	29	.00 0	67.3%	دالة احصائياً
3	يمنح المصرف العملاء قروض وأجبة السداد في المستقبل بالحد الادني للضمانات.	17.202	29	.00 0	66.7%	دالة احصائياً
4	يصدر البنك إئتمادات مستندية للإستيراد بضمانات الأسهم.	14.392	29	.00 0	66.7%	دالة احصائياً
5	الانحراف عن تطبيق معايير إدارة مخاطر الإئتمان ينشاء عنها عدم كفاية الضمانات.	14.015	29	.00 0	68.0%	دالة احصائياً
(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر السوق <i>One- Sample Test</i> اختبار العينة الواحدة)						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	حافظة الأدوات الإستثمارية عرضة للمخاطر المختلفة في ظل الشفافية .	14.102	29	.00 0	64.0%	دالة احصائياً
2	الإسهم و السندات تمثل نسبة من ضمانات التمويل بالمصرف .	31.380	29	.00 0	92.7%	دالة احصائياً
3	التضخم يؤدي إلي تعطيل الإستثمارات المصدقة والمنفذة منها.	38.544	29	.00 0	83.3%	دالة احصائياً
4	إسعار فائدة الإبداعات الاستثمارية من مؤشرات إنخفاض إسعار الإسهم.	19.229	29	.00 0	68.0%	دالة احصائياً
5	يمنح المصرف القروض وفقاً للقواعد المعنية والحصول علي المعلومات والمستندات الواجب توافرها.	12.463	29	.00 0	63.3%	دالة احصائياً

(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر التشغيل <i>One- Sample Test</i> اختبار العينة الواحدة)						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المنعوية	الاهمية النسبية	القرار
1	فحص مستوى جودة أداء الرقابة الداخلية للمصرف.	8.393	29	.00	51.3%	دالة احصائياً
2	يقوم المصرف بدورات تاهيليه وتدريبه لكادر نظام الرقابة الداخلية.	11.857	29	.00	55.3%	دالة احصائياً
3	تطبيق المؤهلات المهنية الاكاديمية وفق لقواعد العمل المصرفي.	16.000	29	.00	64.0%	دالة احصائياً
4	التشغيل الالكتروني للبيانات و المعلومات.	19.413	29	.00	71.3%	دالة احصائياً
5	التخطيط الوقائي و التأمين وتقييم كفاءة أنظمة المساءلة الادارية بالمصرف.	14.841	29	.00	69.3%	دالة احصائياً
(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر عدم كفاية الضمان <i>One- Sample Test</i> اختبار العينة الواحدة)						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المنعوية	الاهمية النسبية	القرار
1	يتمتع البنك عدد كبير من عمليات التمويل الصغيرة بضمانات شخصية .	17.412	29	.00	76.7%	دالة احصائياً
2	يستخدم المصرف في الحصول علي أمواله الطرق القانونية.	17.327	29	.00	70.0%	دالة احصائياً
3	يعتمد المصرف علي ضمانات الدرجة الأولى من قبل مخمن المصرف المعتمد.	15.832	29	.00	58.7%	دالة احصائياً
4	قبول المصارف لرهن الأسهم و السندات كضمانات مصرفية.	10.838	29	.00	53.3%	دالة احصائياً
5	يستخدم المصرف صيغ الربط بين أشكال الضمانات ومدة تغطيتها.	74.000	29	.00	98.7%	دالة احصائياً
(لاجابات أفراد عينة الدراسة مخاطر فشل المشروع <i>One- Sample Test</i> اختبار العينة الواحدة)						
م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المنعوية	الاهمية النسبية	القرار
1	كفاءة الفريق الإداري للمشروع تعزز من القدرة التنافسية في سوق العمل.	60.208	29	.00	83.3%	دالة احصائياً
2	المعرفة الكافية بإدارة الإزمات و طرق حلها تضمن إستمرارية المشروع.	26.085	29	.00	64.7%	دالة احصائياً
3	إستمرارية المشروع توفر فرص أفضل للوفاء بالإلتزامات المستقبلية.	12.926	29	.00	52.0%	دالة احصائياً
4	إدارة المشروعات من قبل أصحابها يعزز من فرص النجاح.	8.031	29	.00	38.0%	دالة احصائياً
5	مراقبة التطورات والمستجدات بشكل مستمر في نطاق عمل المشروع.	9.032	29	.00	38.7%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول (8) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة t المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الثاني مشاكل التمويل.

3- تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرات (حوكمة إدارة، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) ومخاطر فشل المشروع:

جدول رقم (13) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير تطبيق حوكمة إدارة

مخاطر السوق، مخاطر فشل المشروع

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.001	3.765	2.967	\hat{B}_0
معنوية	.714	.371	.081	\hat{B}_1
			.070a	معامل الارتباط (R)
			.005	معامل التحديد (R^2)
النموذج غير معنوي			.714a	أختبار (F)
$\hat{y} = (2.967) + .081X1$				
التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	7.236	4.029	\hat{B}_0
معنوية	.567	-.579	-.090	\hat{B}_1
			.109a	معامل الارتباط (R)
			.012	معامل التحديد (R^2)
النموذج غير معنوي			.335	أختبار (F)
$\hat{y} = (4.029) - 0.090X$				
التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.001	3.799	3.024	\hat{B}_0
معنوية	.919	.102	.023	\hat{B}_1
			.019a	معامل الارتباط (R)
			.000	معامل التحديد (R^2)
النموذج غير معنوي			.010	أختبار (F)
$\hat{y} = (3.024) + 0.023X$				

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	5.848	3.400	\hat{B}_0
معنوية	.763	.305	.049	\hat{B}_1
			.058a	معامل الارتباط (R)
			.003	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي	.093	أختبار (F)
$\hat{y} = (3.400) + .049X$				
التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.015	2.593	1.863	\hat{B}_0
معنوية	.209	1.285	.257	\hat{B}_1
			.236a	معامل الارتباط (R)
			.056	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي	1.651	أختبار (F)
$\hat{y} = (1.863) + .257X$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين المتغيرات (حوكمة إدارة المخاطر ،مخاطر الائتمان ،مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) كمتغيرات مستقلة و مخاطر فشل المشروع كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.070) (0.109) (0.019) (0.058) ،(0.236) على التوالي. بلغت قيمة معاملات التحديد (R^2) (0.005) (0.012) (0.000) (0.003) ،(0.056) هذه القيمة تدل على ان حوكمة إدارة المخاطر كمتغير مستقل يساهم ب (00%) (1%) (00%) (00%) (6%) على التوالي في (مخاطر الائتمان ،مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ، مخاطر فشل المشروع (المتغيرات التابعة).

VI. النتائج ومناقشتها :

1. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.081) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.714). وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " هناك علاقة بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان لم تتحقق.

2. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.090-) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.567) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق.

كما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر ومخاطر السوق لم تتحقق.

3. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.102) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.919) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر التشغيل.

كما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر التشغيل لم تتحقق.

4. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.305) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.763) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر عدم كفاية الضمان.

كما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر عدم كفاية الضمان لم تتحقق.

5. نجد قيمة معلمة حوكمة إدارة المخاطر تساوي (0.257) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.209) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين مخاطر حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر فشل المشروع.

كما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة إدارة المخاطر و مخاطر فشل المشروع لم تتحقق.

VII. النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج :

1. عدم التزام أدارات المصارف بتطبيق السياسات التمويلية الجيدة.
2. الإلتزام بتطبيق الأساليب الرقابية اللازمة لمواجهة إي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية يُسهم في نجاح طرق التمويل وصيغته.
3. عدم إلتزام المصارف بتطبيق مبدأ الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.
4. المصارف تعمل علي منح التمويل للمشروعات بصيغ لا تتيح للمصرف حق المتابعة و الوقوف علي سير العمل في المشروع كصيغة المراجعة.
5. عدم إلتزام المصارف بمتابعة تنفيذ العمليات أتاح للعملاء فرصة تغيير الغرض الذي من آجله منح التمويل الشيء الذي سيعرضه لخرسة في مجال معين

ثانياً: التوصيات

1. علي المصارف العمل علي تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بالسياسات التمويلية الجيدة .
2. علي المصارف العمل علي تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بالعمل علي تطبيق الأساليب الرقابية الإلزمة لمواجهة إي مخاطر محتملة سواء كانت سوقية أو تشغيلية.
3. تطبيق موجهات الحوكمة الخاصة بإرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح عن المعلومات.
4. علي المصارف الإعتماد علي ضمانات الدرجة الإولي المحددة من قبل البنك المركزي في منح التمويل .
5. علي المصارف استخدام صيغ الربط بين أشكال الضمانات ومدة تغطيتها.

VIII. المراجع:

September, 2020، من

<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1002/978111936148>

.0.ch9#.Xx36nGMfgac.email

أ. د. عبد المجيد الصلاحيين. (27-28 ابريل 2010). مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني . الحوكمة في المؤسسات المالية والاسلامية، (صفحة ص 6). طرابلس - ليبيا.

أ.د. حمدي عبد العظيم. (بلا تاريخ). وكمة البنوك و المؤسسات المالية. تم الاسترداد من

<https://manifest.univ-ouargla.dz>

أميرة بن مخلوف. (2015-2016م). آليات الحوكمة لإدارة المخار المصرفية و تعزيز الأستقرار المالي -دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك. الجزائر.

أميرة بن مخلوف. (2015-2016، ص 94). آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية و تعزيز الأستقرار المالي (دراسة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. الجزائر.

حامي إيمان. (2015-2016). دور الحوكمة في إدارة المخاطر المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية وكالة خنشلة -مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الأقتصادية6.

حسين بلعجوز - د. رايح بوقرة. (بلا تاريخ). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد بوضياف -المسيلة- الجزائر، صفحة ص.

خنتوش حنان - (2015-2016 م). دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية -دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة - مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك. الجزائر.

خنتوش حنان. (2015-2016، ص 4). دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر و تقليل فاعلية الاداء للبنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسر - جامعة ام البواقي. الجزائر.

- د. سالم محمد. (ص-338). حوكمة المصارف و آليات تطبيقها -دراسة حالة المصارف الإهلية . -بغداد. سالم محمد عبود. (2014). حوكمة المصارف و آليات تطبيقها. مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد الخامس، الخاص بالمؤتمر.
- صالح رجب حماد. (بلا تاريخ). أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) علي البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي. إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة- المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، (صفحة ص5).
- طارق الحاج. (2002). مبادئ التمويل -الطبعة الأولى . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- كتيفة خيرة - . (2015-2016 م). دور الحوكمة في تحسين المخاطر المصرفية دراسة مقارنة - مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الحوكمة و مالية المؤسسة.
- محمد حسن يوسف. (يونيو 2007). محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر .
- محمد فرح عبد الحليم. (، 8-10 سبتمبر 2005). حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية ، حوكمة المصارف المؤتمر العلمي الخامس، (الصفحات ، ص ص232-234). الاسكندرية.
- محمد مطر. (2009). إدارة الإستثمارات : الإطار النظري و التطبيقات العملية . عمان: دار وائل للنشر ،
- محمود علي الغنيمي. (8-10 سبتمبر 2005). الحوكمة والجهاز المصرفي ، المؤتمر العلمي الخامس . حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية ، (صفحة ص392 .). الاسكندرية .
- محيي محمد مسعد. (8-10 سبتمبر 2005). حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية . دور الرقابة المصرفية في تحقيق الائتمان والشفافية ، المؤتمر العلمي الخامس، (صفحة ص419)، الاسكندرية ،
- مصطفى محمد عريوط. ((2008)). مشكلات التمويل المالي و أثرها علي إتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الإدارات العليا في الجامعات الأردنية الحكومية ، كلية الأميرة عالية الجامعية ، ص542. عمان- الاردن.
- نخبة من أستاذة التمويل كلية التجارة جامعة القاهرة. (2019). أساسيات التمويل . القاهرة.